

تقرير وفد الشعبة البرلمانية بخصوص
المنتدى العالمي الخامس للمياه ، المنعقد
في إسطنبول خلال الفترة من ١٨-٢٠
مارس ٢٠٠٩ م .

التقارير

**تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين الذي شارك في
المنتدى العالمي الخامس للمياه والذي انعقد في اسطنبول-
تركيا في الفترة من ١٨-٢٠ مارس ٢٠٠٩م.**

التاريخ: 2009/4/15م

صاحب المعالي خليفة بن أحمد الظهراني الموقر
رئيس مجلس النواب
رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع : تقرير حضور المنتدى الخامس للمياه.

بداية نتقدم لمعاليتكم بخالص الشكر والتقدير على ثقتكم بنا وتكليفنا حضور المنتدى الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية في الفترة من 18-20/3/2009 ويسرنا أن نرفع لمعاليتكم تقرير المشاركة في هذا المنتدى العالمي مع المرفقات راجين التفضل بالاستلام والقبول.

وتفضلوا معاليتكم بقبول وافر الشكر والتحية والاحترام

النائب السيد عبد الله مجيد العالي
عضو مجلس النواب

العضو: الدكتور عبدالرحمن محمد الغتم

عضو مجلس الشورى

رئيس الوفد

مكتب الرئيس	مجلس النواب
للعرض على الشعبة البرلمانية	
الوقت: 13/10	التاريخ: 15/4/2009

مملكة البحرين - مجلس النواب
مكتب الرئيس
(الاستشارة)
27 APR 2009
قسم الشؤون الخارجية
الاستشارة
الوقت: 13/10
التاريخ: 15/4/2009

13/10/09

المقدمة:

بناء على الدعوة الكريمة التي تلقاها معالي رئيس مجلس النواب خليفة بن أحمد الظهراني من السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٥ بشأن المشاركة في المنتدى العالمي الخامس للمياه والذي انعقد في مدينة اسطنبول التركية في الفترة من ١٨ - ٢٠ مارس (خاص للبرلمانيين) ضمن أعمال المنتدى خلال الفترة من ١٦-٢٢ مارس ٢٠٠٩.

فقد تم ترشيح الوفد من:

- سعادة عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن محمد الغتم رئيساً للوفد.
- عضو مجلس النواب السيد عبدالله مجيد العالي عضواً.
- السيد ياسر رمضان العسم أخصائي تشريفات ومراسم أول بمجلس الشورى مرافقاً للوفد.

وقد عقد المنتدى في الفترة من ١٦-٢٢ مارس ٢٠٠٩ في مدينة اسطنبول بتركيا وخصصت الفترة من ١٨-٢٠ مارس ٢٠٠٩ لاجتماع البرلمانيين حول المياه، وشارك في المنتدى أكثر من ثلاثين ألف شخص من ١٩٢ دولة وتضمن جدول الأعمال برنامج عمل البرلمانيين والموضوعات المدرجة عليه.(مرفق البرنامج).

أهداف المنتدى:

وكانت أهم أهداف المنتدى مناقشة المسائل المتعلقة بالمياه وسياسات الدول تجاهها والحلول المقترحة لمشاكل المياه وإجراءات المحافظة عليها وترشيد استخدامها ووضع الأولويات المرتبطة بالتنمية المستدامة بما يلبي الاحتياجات الاقتصادية والاستهلاك البشري في مجال الشرب والزراعة والصناعة والري والمحافظة على بقائها كمخزون جوفي متجدد.

وقد تمت مناقشة العديد من الموضوعات والقضايا ومن أبرزها:

- التغير المناخي وتأثيراته على المياه وعلى البيئة.
- الطاقة والتحديات المستقبلية.
- تحديد الأولويات المتعلقة بالوضع المائي.
- الاحتياجات المستقبلية وحصص الفرد من المياه.
- تأثير الأمن الغذائي وعلاقته بالوضع المائي.
- المياه العابرة للحدود.
- الحق في المياه.
- إضافة للموضوعات الأخرى المدرجة في البرنامج.

كما طرحت قضايا تمس العالم العربي ومن أهمها:

➤ سرقة إسرائيل للمياه في الأراضي المحتلة، وتأثر الفلسطينيين في غزة وغيرها من القطاعات الفلسطينية بدور إسرائيل العدوانية في استغلال المياه كوسيلة من وسائل الحرب العدوانية التي تشنها إسرائيل.

➤ مجاري الأنهار المشتركة وأحقية استخدام مياهها كنهر النيل ونهري دجلة والفرات والأنهار المشابهة الأخرى.

وقد عقدت على هامش المنتدى عدة لقاءات منها اجتماع المجلس العربي للمياه وشارك فيه سعادة وزير الأشغال المشرف على هيئة الكهرباء والماء فهمي الجودر وعدد من الوزراء والوكلاء وممثلين وخبراء مياه عن حكومات الدول المشاركة.

كما أقيم معرض شامل للمنتجات المرتبطة بإنتاج المياه وترشيدها والتعامل معها في الاستخدام للشرب أو للزراعة والري أو للصناعة والخدمات وغيرها.

ونظراً لتعدد فعاليات المنتدى وموضوعاته فقد أخذ المنتدى ثلاثة مسارات وهي كالتالي:

أولاً: المسار الموضوعي: وركز على أهم التحديات المائية التي تواجه الإنسانية وتم تناولها في عدد من الجلسات وركزت على موضوعين أساسيين وهما:

١. توفير المياه من أجل تنمية مستدامة.

٢. توفير آليات من أجل التنمية.

ثانياً: المسار الإقليمي: وركز على تحديد عدد من القضايا المائية، والأخذ في الاعتبار أهم القضايا المائية، وبلورة الحلول لمواجهة القضايا المائية الإقليمية.

ثالثاً: المسار السياسي: وهدف إلى تحفيز التوعية السياسية المائية، وخلق الاهتمام والإرادة لدى السياسيين بقضايا المياه، وخلق البيئة المناسبة لعمل مواجهة التحديات المائية، واعتماد استراتيجيات مناسبة لإدارة المياه ومواجهة التغيرات الكونية والمناخية وقد شارك في هذا المسار عدد من الجهات الرسمية وهو قادة الدول والوزراء والبرلمانيون والسلطات المحلية.

وخرجت عدة توصيات عن المؤتمر من أهمها:

- صدور بيان الوزراء العرب المعنيين بشئون المياه، والبيان الوزاري للمنتدى العالمي الخامس للمياه.

- التوصيات وما تم الاتفاق عليه في بيان الوزراء العرب والبيان الوزاري للمنتدى العالمي.

التوصيات:

أولاً: بيان الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الخامس للمياه.

نحن الوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه المشاركون على الجهود التي بذلت لإنجاح المنتدى العالمي الخامس للمياه. إذ نتوجه بالشكر والتقدير إلى حكومة الجمهورية التركية على الجهود التي بذلتها لإنجاح المنتدى العالمي الخامس للمياه.

وإذ نأخذ علماً بنتائج المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول: ١٦-٢٢/٣/٢٠٠٩)

وإذ نستذكر الأجندة ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرج خاصة القضايا المعنية بالموارد المائية وأهداف الألفية للتنمية وقرارات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تحقيق الأهداف الخاصة بإمدادات المياه والصرف الصحي.

وإذ نشير إلى الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي (ديسمبر ٢٠٠٧)

وإذ نستذكر قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الأمن المائي العربي وسرقة إسرائيل للمياه في الأراضي العربية المحتلة وآخرها القرار رقم ٧٠١١ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣) حول الأمن المائي العربي، وقرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته ١٣٢ على المستوى الوزاري بإنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه.

نعلم عزمنا عن العمل جاهدين في الإطار الوطني والعربي والدولي على ما يلي:

١. تعزيز التعاون وتنسيق الجهود العربية في إطار المجلس الوزاري العربي للمياه لتطوير إستراتيجية عربية لمواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي في كافة مجالات الموارد المائية لتناسب مع طموحات أهدافها التنموية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتتوافق مع الواقع المائي الراهن بما في ذلك توفير مياه الشرب والصرف الصحي وضمان الحقوق المائية للأجيال القادمة، ويتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين وخاصة المراكز البحثية الوطنية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني.

٢. تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية ودول الجوار التي تشترك معها في أحواض مائية مشتركة لاستغلالها بما يحقق الاستخدام الأمثل والحصول على حصة عادلة لمواردها المائية وفقاً للقانون الدولي العام.

٣. تطويع وتوطين التقنيات الحديثة والمنهجيات الملائمة التي تساعد على حسن تقييم وتنمية وإدارة الموارد المائية وترشيد استخدامها بما يكفل توفير الموارد المائية اللازمة

لتحقيق تنمية مستدامة وحماية البيئة المائية من التلوث والاستنزاف، وتأمين المياه النظيفة لمختلف الاستعمالات.

٤. تطوير تشريعات مائية فعالة وإيجاد الآليات اللازمة لتطبيقها.

٥. العمل على التطوير المؤسسي وبناء قدرات المؤسسات العاملة في مجال المياه في الدول العربية ورفع كفاءة الكوادر الفنية وتطوير مهارتها، ورفع الوعي المائي لدى الشعوب العربية.

٦. متابعة تطور الأوضاع المائية والتغيرات المناخية في الوطن العربي من خلال توفير قواعد المعلومات المتكاملة عن أوضاع الموارد المائية بمختلف أنواعها واستخداماتها وتداعيات التغيرات المناخية عليها مما يستدعي تطوير السياسات والبرامج للحد من تأثيراتها من خلال اتخاذ التدابير للتكيف معها.

٧. التوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة لمختلف الأغراض وتوطين تقانة تحلية المياه وخاصة باستخدام الطاقة البديلة والمتجددة كأحد الخيارات الإستراتيجية والمستقبلية في المنطقة العربية.

٨. تطبيق النهج التشاركي ومبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ وإدارة المشاريع المائية.

٩. مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة - خاصة مجلس الأمن- باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف استغلالها للموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة والتسبب في ضياعها واستنفادها وتعريضها للخطر.

ثانياً: البيان الوزاري للمنتدى العالمي الخامس للمياه.

البيان الوزاري - إسطنبول

٢٢ مارس ٢٠٠٩

نحن الوزراء ورؤساء الوفود المجتمعون في اسطنبول- تركيا بتاريخ ٢٠-٢٢ مارس ٢٠٠٩، بمناسبة المنتدى العالمي الخامس للمياه، نُعبر عن الانقسامات من أجل المياه، وعازمون على مواجهة التحديات العالمية ذات العلاقة بالمياه ضمن سياق التنمية المستدامة. لذلك فإننا:

نعيد التأكيد على الالتزامات السابقة التي تعهدت بها الحكومات الوطنية لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن المياه وتعزيز الصحة العامة، بما في ذلك جدول الأعمال رقم ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، ونعترف بقرارات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمياه، واستخدام المياه، والصرف الصحي والصحة العامة.

ندرك الحاجة إلى تحقيق أمن مائي، وتحقيقا لهذه الغاية، فمن الأهمية زيادة التكيف لإدارة المياه في ضوء التغيرات العالمية، وتحسين التعاون على كافة المستويات.

نعترف بأن العالم يواجه تغيرات عالمية سريعة لم يسبق لها مثيل، من بينها النمو السكاني، والهجرة، والتحضر، وتغير المناخ والتصحر والجفاف والتدهور واستخدام الأراضي، وغيرها من تغيرات غذائية واقتصادية.

نعترف بالتحديد، بالتحديات ذات الخصوصية التي تواجه مختلف أجزاء من العالم، وخاصة أفريقيا، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق مستوى مقبول من الأمن المائي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك، نحن الوزراء ورؤساء الوفود الحاضرة في المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي الخامس للمياه، نتشارك في الرأي حول ما يلي:

١. سوف نكثف جهودنا للوصول إلى الأهداف المتفق عليها دوليا مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين فرص الحصول على المياه المأمونة والنظيفة، والصرف الصحي والنظافة الصحية والنظم الأيكولوجية (البيئية) في أقصر وقت ممكن من خلال السياسات المناسبة والموارد المالية الكافية على جميع المستويات.

٢. سوف نواصل تقديم دعم إضافي لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الدول المحاذية للبحر، ونظم مجمعات الأمطار والمياه الجوفية، وفي داخل كل بلد، والقيام حيثما أمكن، من خلال التعاون الدولي لتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة عادلة، للتصدي لأثر التغيرات العالمية، مع الأخذ في الاعتبار مصالح جميع الجهات المعنية، وذلك باستخدام عملية تقوم على المشاركة في صنع القرار والتخطيط مع إيجاد علاقات أفضل بين القطاعات ذات الصلة من أجل تحقيق الحلول التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

٣. إننا نسعى لتحسين إدارة الطلب على المياه، والإنتاجية والكفاءة في استخدام المياه للزراعة، بما في ذلك وحيثما أمكن، بناء شبكات الري وتحسين الزراعة المطرية لزيادة إنتاجية المحاصيل والحفاظ على المياه بهدف التوصل إلى تحقيق استدامة إنتاج الغذاء الكافي للزيادة السكانية السريعة، وتغيير أنماط الاستهلاك، وتحسين مستويات المعيشة، وخاصة في المناطق الريفية، وإنهاء الفقر والجوع وهي الأهداف المتسقة والمنسجمة مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وغيرها من الالتزامات/الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٤. نحن نؤيد مشاريع التنمية بقيادة الدول في مختلف القطاعات ذات الصلة بالمياه وخاصة فيما يتعلق بالطاقة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وسنعمل على بناء وصيانة وتعزيز وتحسين البنية التحتية القائمة لأغراض متعددة منها تخزين المياه

والري وإنتاج الطاقة والملاحة ومنع الكوارث والتأهب لها وأن تكون سليمة اقتصادياً، ومستدامة بيئياً وعادلة اجتماعياً.

٥. سوف نعزز فهمنا لآثار التغيرات العالمية على الموارد المائية والعمليات الطبيعية الهيدرولوجية والنظم البيئية وسنعمل على الحفاظ على التدفقات البيئية، وزيادة مرونة واستعادة النظم البيئية المتدهورة، والاستفادة من الآليات الجديدة وكذلك تشجيع الشراكة مع خبراء الغابات لتعزيز خدمات الغابة المتصلة بالمياه.

٦. سوف نعزز منع التلوث من جميع القطاعات في المياه السطحية والجوفية، وبشكل مناسب لتطبيق مبدأ تخريم المتسبب في التلوث، مع مواصلة تطوير وتنفيذ جمع المياه المستخدمة ومعالجتها وإعادة استخدامها.

٧. سننظر في حاجة المناطق للمياه التي تعاني من نقص في الاستثمار في مجالات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها وتوفير الدعم التكنولوجي والمعرفة الفنية لجعلها مستدامة وبأسعار معقولة.

٨. سوف نحترم القانون الدولي الذي يوفر الحماية لموارد المياه، والبنية التحتية للمياه والبيئة في أوقات النزاع المسلح، وسنتعاون في زيادة تطويره، حسب الضرورة.

٩. عقدنا العزم على تطوير وتنفيذ ومواصلة تعزيز الخطط والبرامج الغير وطنية والوطنية أو دون الوطنية لتوقع، ومواجهة الآثار المحتملة للتغيرات العالمية وتقييمها وفق الظروف الهيدرولوجية المتباينة والأحداث المفردة للمياه، حيث أن شكل ووظيفة البنية التحتية القائمة هي كلها نقاط رئيسية في هذا السياق واستثمار الجهود لإنشاء البنية الأساسية اللازمة، لزيادة القدرة على التخزين والصرف الصحي على وجه الخصوص، ولا بد من الارتقاء بها، مع الأخذ في الاعتبار الكفاءة في استخدام المياه.

١٠. عقدنا العزم على العمل لمنع ومواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان، بما فيها الفيضانات والجفاف وعقدنا العزم على المضي قدماً حيثما أمكن، من موضوع إدارة الأزمات إلى موضوع التأهب للكوارث والوقاية من الكوارث التي يسببها الإنسان وإدارة المخاطر من خلال تطوير نظم الإنذار المبكر، وتنفيذ تدابير بنوية وغير بنوية، سواء بالنسبة للموارد المائية أو الحصول على المياه أو الصرف الصحي، أو بناء القدرات على جميع المستويات، كما عقدنا العزم على اتخاذ التدابير اللازمة بعد وقوع الكوارث وتخفيف آثارها وتدابير إعادة تأهيل المتضررين والنظم الهيدرولوجية.

١١. سوف نسعى جاهدين لتحسين نظم الرصد المتعلقة بالمياه وضمان تقديم معلومات مفيدة متاحة مجاناً لجميع السكان المعنيين، بما فيها الدول المجاورة.

١٢. سنوضح وعلى جميع المستويات، حسب الضرورة، الأدوار والحقوق والمسؤوليات الملقاة على عاتق جميع الأطراف الفاعلة، لتعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات والسياسات، وخاصة لتمكين الأشخاص من الحصول على المياه والصرف الصحي كعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة مع الحفاظ في الوقت نفسه على المسؤولية تماشيًا مع الاعتبارات الاجتماعية، ومع الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، ودعم أشكال مختلفة من الشراكة.

١٣. لتحسين إدارة قطاع المياه على الصعيد الوطني، علينا، وحسب مقتضى الضرورة، أن نهدف إلى:

- أ) تشجيع الإصلاح المؤسسي لإدارة المياه.
- ب) تعزيز قوانين قطاع المياه والأطر التنظيمية، وزيادة المساءلة السياسية والإدارية لتنفيذها، وضمان فعالية التنفيذ.
- ج) منع الفساد وزيادة النزاهة في تنفيذ السياسات المتعلقة بالمياه وخططها وممارساتها.
- د) ضمان الشفافية في عمليات صنع القرار.
- هـ) تعزيز مشاركة الجمهور من خلال جميع الجهات المعنية بالمياه.

١٤. سوف نمدد البحث العلمي، والتعليم، وتطوير واعتماد تكنولوجيات جديدة وتوسيع نطاق الخيارات التكنولوجية في مجال المياه واستخدامها من أجل تعزيز الاستخدام المستدام لموارد المياه وإدارتها وزيادة القدرات على التكيف والمرونة للمجتمعات وسنبذل الجهود لتعزيز التعاون الدولي في مجال التطوير والتطبيق والنشر، بما في ذلك نشر التكنولوجيات والممارسات والعمليات في مسائل المياه، وكذلك في المجالات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من البحوث، من أجل تحسين إمكانية حصول الجميع على المياه والصرف الصحي.

١٥. نعتزف بالمداولات التي تمت داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحصول على مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي، ونسلم بأن الحصول على مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي هي حاجة إنسانية أساسية.

١٦. سوف نتخذ حسب الضرورة، اتخاذ خطوات عملية وملموسة لتحسين وتعزيز التعاون بشأن الاستخدام المستدام وحماية الموارد المائية العابرة للحدود من خلال تنسيق العمل بين الدول المطللة على المياه، وفقا للاتفاقات القائمة أو غيرها من الترتيبات ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول المعنية المطللة على المياه.

١٧. ندعو المنظمات والمؤسسات الدولية لدعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نشر التجارب وتبادل أفضل الممارسات المستدامة لموارد المياه وإعادة التأهيل والحماية والحفظ والإدارة والاستخدام.

١٨. نسعى جاهدين لتحديد أولويات المياه والصرف الصحي في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وتطوير المجتمعات المحلية والوطنية والإقليمية وخطط إدارة المياه؛ وتخصيص موارد كافية في الميزانية لإدارة المياه والصرف الصحي وتوفير الخدمات؛ لقيادة عمليات التنسيق بين الجهات المانحة، وتهيئة بيئة قادرة للاستثمار في المياه وفي مرافق الصرف الصحي، ونسعى جاهدين لتعبئة الموارد من جميع المصادر، بما فيها القطاعين العام والخاص.

١٩. سوف نعمل على تشجيع الاستخدام الفعال للموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك تشجيع المؤسسات المالية الدولية، وشركاء التنمية والبلدان المستفيدة لزيادة الدعم المقدم لإدارة المياه وإمدادات المياه والصرف الصحي، كما أننا عقدنا العزم على مساندة أكثر فعالية وتقديم دعم متنوع ونظم الإدارة المالية والائتمانية التي يسهل الوصول إليها وبأسعار معقولة.

٢٠. نعتزف بأنه توجد هناك حاجة لموارد مناسبة وجديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فندعو المجتمع الدولي وشركاء التنمية ومصادر التمويل الخاصة لاستثمار الموارد لاستكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لتطوير إدارة الموارد المائية المستدامة ولبناء قاعدة تحتية مستدامة للنمو الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً.

٢١. نُسلم بالحاجة إلى استراتيجيات لاسترداد التكلفة وأن تكون عادلة ومنصفة ومستدامة ولذلك سوف نسعى لتعزيز وتنفيذ استراتيجيات تمويل واقعية ومستدامة لقطاع المياه، وخاصة إمدادات المياه، وحسن جودة المياه والمرافق الصحية.

ونحن نعتزف بأن حصرية النهج الاقتصادي والأدوات لا يمكنها أن تفوز بجميع الجوانب الاجتماعية والبيئية في استرداد التكاليف، وينبغي أن تقوم استراتيجيات التمويل على أساس أفضل لاستخدام ممكن، ومزيج من الرسوم الجمركية بالنسبة لجميع أشكال خدمات المياه والضرائب والنقل لتغطية الاحتياجات المتعلقة بتطوير وتوسيع البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها.

٢٢. في النهاية علينا أن نعتزف بأن المياه هي قضية شاملة. وعليه، فإننا نرسل رسالة إلى من هم خارج قطاع المياه متضمناً أعلى المستويات السياسية، وسنبذل قصارى جهودنا لمتابعة هذه القضية من أجل تطوير سيطرة مبتكرة على المياه وإدارة السياسات المائية المتكاملة وأطر العمل القانونية، والسياسات الشاملة لعدة قطاعات، وآليات التمويل والتكنولوجيا إلى جانب تنمية القدرات.

ولذلك، نحن الوزراء ورؤساء الوفود الحاضرون في المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي الخامس للمياه نتشارك في الرؤى حول التالي:

(أ) نقل نتائج منتدى المياه العالمي الخامس من المحور الوزاري إلى المحاور الدولية والإقليمية ذات الصلة.

(ب) نتحدى أنفسنا، وندعو جميع الأطراف المعنية أن تأخذ في الحسبان هذا البيان الوزاري والتوصيات التي ينبغي تجسيدها، حسب الاقتضاء، في سياساتنا الوطنية المتعلقة بإدارة موارد المياه والخدمات وربط هذه النتائج بالمنتدى العالمي السادس للمياه، وأخذ الإحاطة بالعلم عن دليل اسطنبول للمياه وتوصياته.

(ت) مواصلة العمل مع البرلمانات والسلطات المحلية، لمعالجة قضايا المياه والصرف الصحي بنمط متبادل.

وأخيراً، يود الوزراء ورؤساء الوفود الحاضرون في المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي الخامس للمياه أن:

- يشكرون الحكومة التركية وبلدية اسطنبول والمجلس العالمي للمياه لتتظيهم المنتدى العالمي الخامس للمياه، والمؤتمر الوزاري.

- كل التقدير لمشاركة الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية والمجموعات ذات العلاقة في العمليات الوزارية والإقليمية والموضوعية للمنتدى العالمي الخامس للمياه.

شكر وتقدير:

نتقدم بالشكر والتقدير لسعادة الدكتور إبراهيم يوسف العبدالله سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية التركية وجميع العاملين ومنتسبي سفارة مملكة البحرين في تركيا على الدعم والمساعدة لأعضاء الوفد.

الخاتمة: (الخلاصة)

يعد هذا المنتدى من أهم المنتديات والمؤتمرات من حيث عدد المشاركين ونوعيتهم وتنوعهم وعدد الدول المشاركة وموضوع المنتدى، وتوزيع الفرق المشاركة والتوصيات والمقترحات التي خرج بها المشاركون والتي تستدعي ضرورة المتابعة من أجل تنفيذها وتقويمها وتفعيلها.

المرفقات وتشمل:

- برنامج وجدول أعمال المؤتمر.
- أوراق المؤتمر.
- الصور.

